ما لا يقل عن 15 مجزرة في سوريا في تموز 2018

بينها 7 مجازر على يد قوات النظام السوري

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الخميس 9 آب 2018

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

المحتوى:

أولاً: مقدمة ومنهجية.

ثانياً: ملخص تموز.

ثالثاً: ملخص تنفيذي.

رابعاً: تفاصيل أبرز المجازر في تموز.

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: مقدمة ومنهجية:

منذ انطلاق الحراك الشعبي نحو الديمقراطية في سوريا في آذار/ 2011 أخذت الشبكة السورية لحقوق الإنسان على عاتقها تسجيل نطاق واسع من الانتهاكات التي ترتكب يومياً بحق الشَّعب السوري كالقتل، والإخفاء القسري، والاعتقال التَّعسفي، والدَّمار، والقصف العشوائي، والتَّعذيب، واستعرَضت عبر مئات التَّقارير والأبحاث أبرز ما سجَّلته من انتهاكات ارتكبتها أطراف النِّزاع.

كان النظام السوري وميليشياته في بداية الحراك الشعبي الطرفَ الوحيد المرتكبَ للانتهاكات ولا يزال حتى الآن المرتكبَ الرئيس وصاحب الحصيلة الأكبر منها، ومن ثم تدخلت وبشكل تدريجي جهات عديدة كالمعارضة المسلحة، والتنظيمات الإسلامية المتشددة، وقوات حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، وقوات التَّحالف الدَّولي، والقوات الروسية.

شَهِدَ العامان الأولان من الحراك الشَّعبي النسبةَ الأعلى من مجازر التَّطهير الطائفي والعرقي، وكان النِّظام السوري وميليشياته الموالية المسؤولَ الأكبر عن هذه المجازر، وبعد منتصف عام 2013 برزَ سلاح الطيران بشكل مُكثَّف، الذي استخدمته قوات النظام السوري وقوات التحالف الدولي والقوات الروسية فيما بعد؛ وقد تسبَّب الاستخدام الواسع للقصف الجوي بتضاعف أعداد الضَّحايا ودمار كبير في البنى التَّحتية، ولم يعد يمرُّ يوم من دون ارتكاب مجزرة أو اثنتين على الأقل.

استخدم النِّظام السوري في قصف المناطق الخارجة عن سيطرته أسلحة ارتجالية كالبراميل المتفجرة، في حين أنَّ القوات الروسية الدَّاعمة له استخدمت أسلحة أكثر فتكاً، وتوسَّعت في استخدام صواريخ خارقة للخرسانة، وأسلحة حارقة، وذخائر عنقودية.

وضمنَ قواعد بياناتنا سجلنا عشرات المجازر التي ارتكبتها التنظيمات الإسلامية المتشددة، وفصائل في المعارضة المسلحة، كما أنَّنا رصدنا المجازر التي ارتكبتها قوات سوريا الديمقراطية المدعومة جوياً من قبل قوات التحالف الدَّولي، حيث سجَّلنا تصاعداً ملحوظاً في وتيرة المجازر المرتكبة من قبل قوات الحلف (التحالف الدولي – قوات سوريا الديمقراطية) منذ نهاية عام 2016.

منهجية:

يرصد هذا التَّقرير حصيلة المجازر التي ارتكبتها أطراف النِّزاع الرئيسة في سوريا، في تموز، التي تمكّن فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان من توثيقها، كما يتضمن التَّقرير استعراضاً لأبرز هذه المجازر، ونحتفظ بتفاصيل الحوادث كاملة في قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان، ونُشير إلى أننا نُطلق توصيف مجزرة على الهجوم الذي تسبَّب في مقتل خمسة أشخاص مسالمين دفعة واحدة على الأقل.

استندَ التَّقرير على عمليات المراقبة المستمرة للحوادث والأخبار من قبل فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وعبر شبكة علاقات واسعة مع عشرات المصادر المتنوِّعة من خلال تراكم علاقات ممتدة منذ بدايات عملنا حتى الآن، فعندما تردنا أو نُشاهد عبر شبكة الإنترنت ووسائل الإعلام أخباراً عن انتهاك نقوم بمتابعة الخبر ومحاولة التَّحقق وجمع أدلة وبيانات، وفي بعض الأحيان تمكَّن الباحث من زيارة موقع الحدث بأسرع وقت ممكن، لكنَّ هذا نادراً ما يحدث؛ نظراً للمخاطر الأمنية المرتفعة جداً، ولكثرة الحوادث اليومية، وأيضاً قلَّة الإمكانات البشرية والمادية، ولهذا تختلف إمكانية الوصول إلى الأدلة، وبالتالي درجة تصنيفها، وغالباً ما نقوم في الشبكة السورية لحقوق الإنسان في مثل هذه الحالات بالاعتماد على شهادات ناجين تعرَّضوا للانتهاك مباشرة؛ حيث نحاول قدرَ الإمكان الوصول إليهم مباشرة، وبدرجة ثانية مَنْ شاهَدَ أو صوَّر هذا الانتهاك.

تضمَّن التَّقرير عدَّة هجمات ارتكبها سلاح الجو، لكن لم نتمكَّن بدقة من تحديد مسؤولية النظام السوري أو القوات الروسية عن هذه الهجمات، وعلى هذا فإننا أسندنا مسؤوليتها إلى قوات النظام السوري/ الروسي.

يوثّق التّقرير أيضاً عدة مجازر جراء تفجيرات لم نتمكَّن من تحديد الجهة التي قامت بها بدقة؛ نظراً لصعوبة تحديد مرتكبي التفجيرات، إضافة إلى مجزرة ارتكبها مسلحون مجهولون أطلقوا الرصاص عشوائياً ضمن تجمعات للمدنيين.

جميع الهجمات الواردة في التَّقرير استهدفت مناطق مدنيَّة، ولم نوثِّق أيَّ وجود عسكري أو مخازن أسلحة في أثناء الهجمات أو حتى قبلها، ولم يتم توجيه أي تحذير من قبل القوات المعتدية للمدنيين قُبيل الهجمات، كما يشترط القانون الدولي الإنساني.

حلَّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان المقاطع المصوَّرة والصور التي نُشرت عبر الإنترنت، أو التي أرسلها لنا نشطاء محليون عبر البريد الإلكتروني أو برنامج السكايب أو عبر منصات التواصل الاجتماعي، وأظهرت بعض المقاطع المصوَّرة ضحايا هجمات استخدمت فيها صواريخ وبراميل متفجرة وقذائف المدفعية وكان معظم الضحايا من الأطفال والنساء، وأظهرت صور أخرى هجمات بإطلاق رصاص وانفجارات لم نتمكن من تحديد مرتكبيها.

ونحتفظ بنسخٍ من جميع المقاطع المصوّرة والصور المذكورة في هذا التقرير ضمن قاعدة بيانات إلكترونية سرية، ونسخٍ احتياطية على أقراصٍ صلبة، ونحرص دائماً على حفظ جميع هذه البيانات مع المصدر الخاص بها، وعلى الرغم من ذلك لا ندَّعي أننا قمنا بتوثيق الحالات كافة، ذلك في ظلِّ الحظر والملاحقة من قبل قوات النظام السوري وبعض المجموعات المسلحة الأخرى.

نرجو الاطلاع على منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق الضحايا.

ما وردَ في هذا التقرير يُمثِّل الحدَّ الأدنى الذي تمكنَّا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لا يشمل الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنَّفسية.

ثانياً: ملخص تموز:

في 15/ حزيران المنصرم بدأت قوات الحلف السوري الروسي حملة عسكرية شرسة على محافظة درعا، استمرَّت على مدار شهر تموز المنصرم، وامتدت لتشمل جميع مناطق الجنوب السوري الخارجة عن سيطرة قوات النظام السوري، استخدمت فيها أنواع الأسلحة كافة إلى أن استعادت السيطرة عليها وهجَّرت أهلها قسراً -بدأت عمليات التهجير القسري في 15/ تموز-، تمكنَّا في شهر تموز من توثيق ارتكاب قوات الحلف السوري الروسي 7 مجازر جميعها في الجنوب السوري.

كما شهد يوم 25 من هذا الشهر عملية تسلل لتنظيم داعش إلى مدينة السويداء وعدة قرى في ريفها الشرقي وارتكاب مجازر عدة قبل انسحابه منها -تمكنَّا من توثيق 5 مجازر حتى لحظة إعداد التقرير-، وسنقوم بإصدار تقرير مفصَّل حول الواقعة حال الانتهاء من التَّحقيق الموسَّع بالحوادث.

ثالثاً: الملخص التنفيذي:

ألف: حصيلة المجازر منذ بداية عام 2018:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ مطلع عام 2018 حتى آب من العام ذاته 201 مجزرة على يد أطراف النِّزاع الرئيسة الفاعلة في سوريا. توزَّعت شهرياً على النحو التالي:

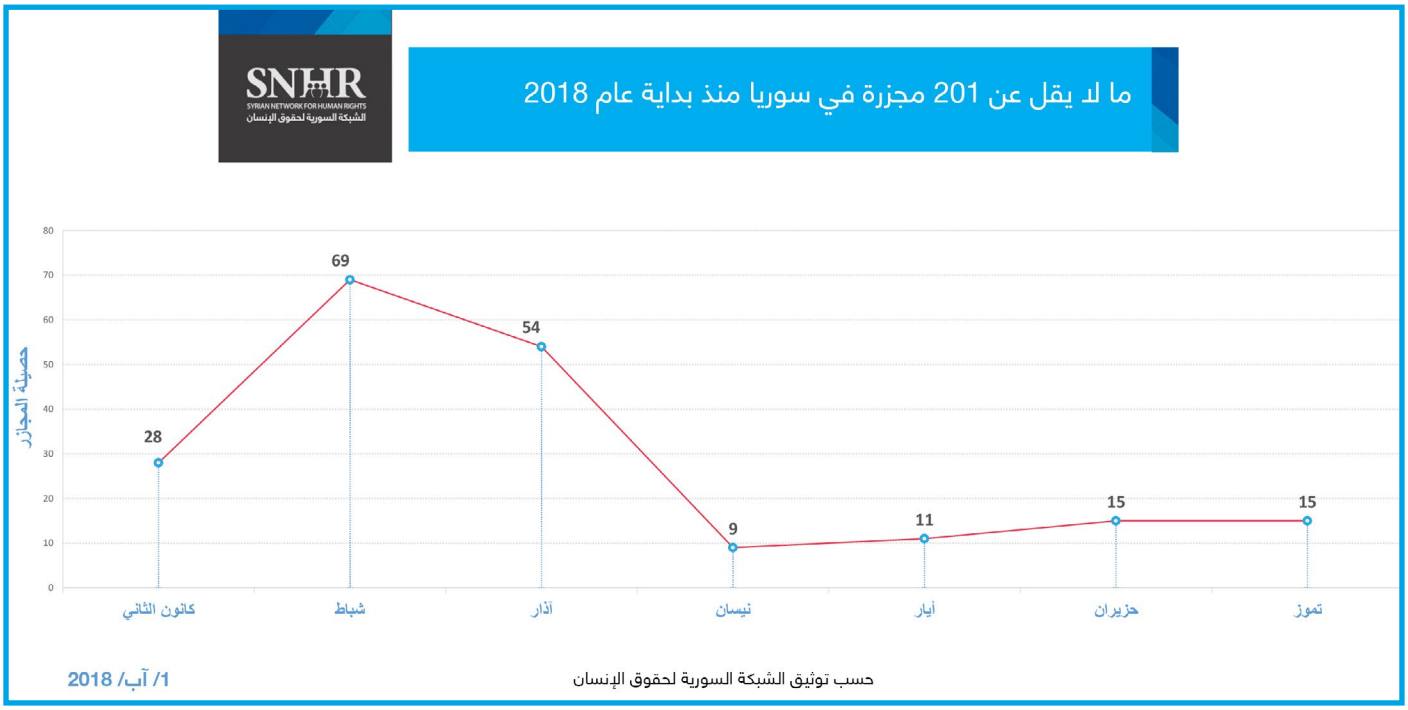

باء: حصيلة المجازر في تموز:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 15 مجزرة في تموز، توزَّعت على النحو التالي:

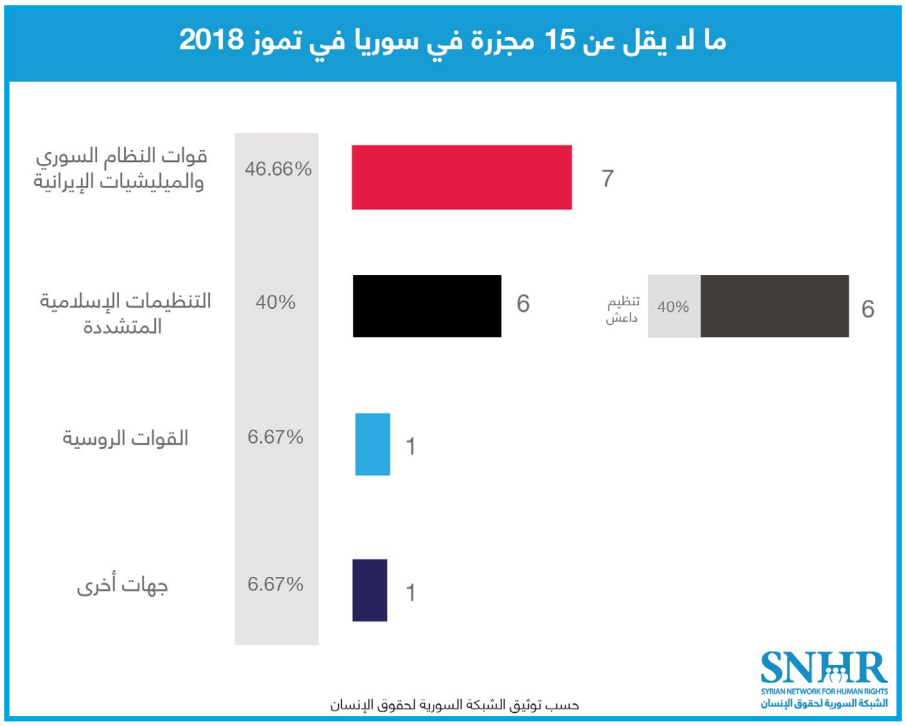

ألف: قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية): 7

باء: القوات الروسية: 1

تاء: التنظيمات الإسلامية المتشددة:

– تنظيم داعش (يطلق على نفسه اسم الدولة الإسلامية): 6

ثاء: جهات أخرى: 1

تُظهر الخريطة التالية توزُّع المجازر في سوريا في تموز على المحافظات حسبَ الأطراف الرئيسة الفاعلة:

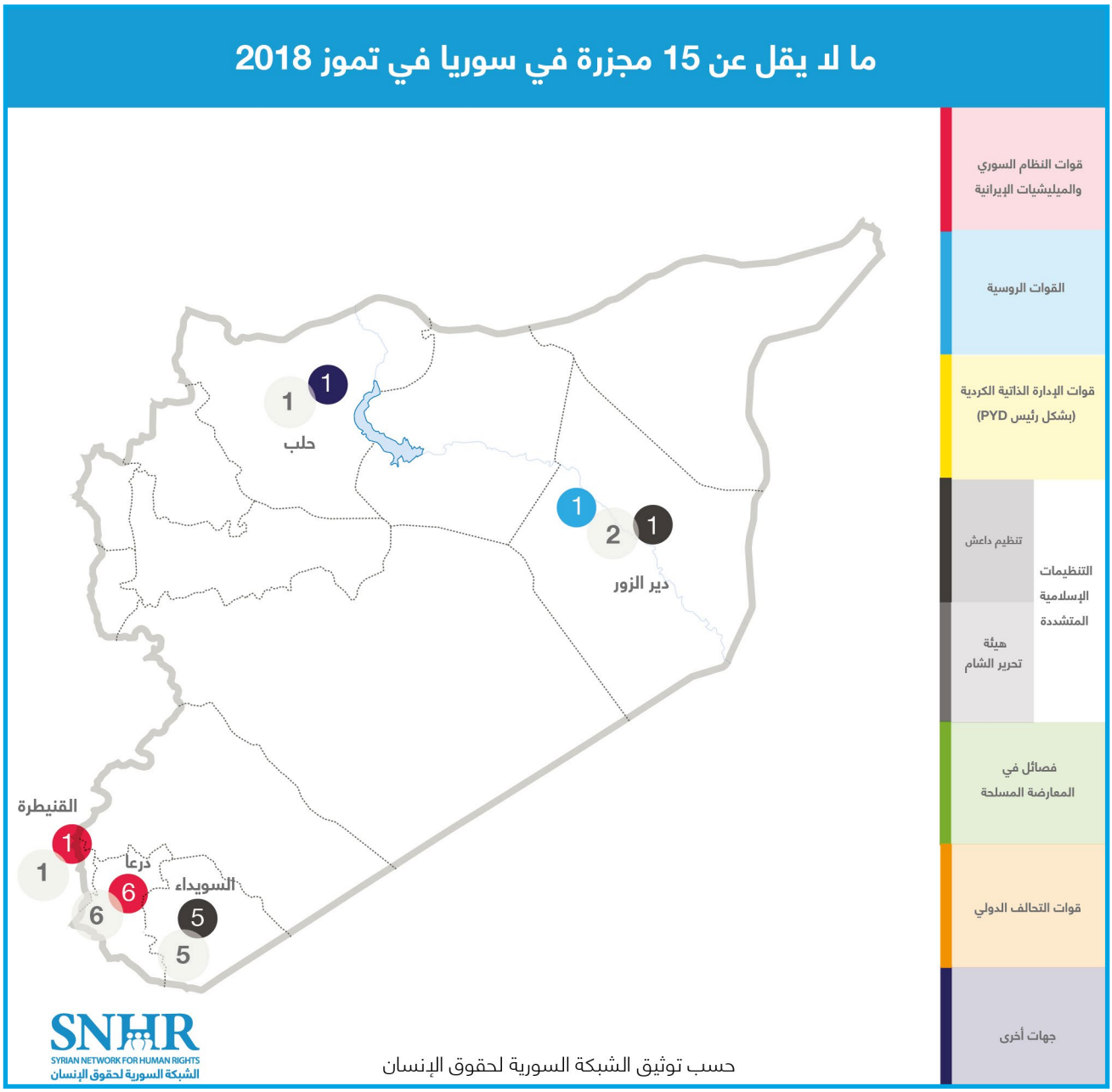

توزَّعت المجازر التي ارتكبتها قوات النظام السوري في تموز، حسب مناطق السيطرة على النحو التالي:

- 4 مجزرة في مناطق تخضع لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة.
- 3 مجزرة في مناطق تخضع لسيطرة تنظيم داعش.

تسبَّبت المجازر الموثَّقة في هذا الشهر بحسب فريق توثيق الضحايا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان في مقتل 219 شخصاً، بينهم 38 طفلاً، و30 سيدة (أنثى بالغة)، أي أنَّ 31 % من الضحايا هم نساء وأطفال، وهي نسبة مرتفعة جداً، وهذا مؤشر على أن الاستهداف في معظم تلك المجازر كان بحق السكان المدنيين.

توزَّعت حصيلة ضحايا المجازر بحسب مُرتكبيها على النحو التالي:

ألف: قوات النظام السوري: 52 مدنياً، بينهم 19 طفلاً، و14 سيدة.

باء: القوات الروسية: 6 مدنياً، بينهم 5 طفلاً.

تاء التنظيمات الإسلامية المتشددة:

- تنظيم داعش: 155 شخصاً، بينهم 13 طفلاً، و16 سيدة.

ثاء: جهات أخرى: 6 مدنياً، بينهم 1 طفلاً.

رابعاً: تفاصيل أبرز المجازر في تموز:

ألف: قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية):

محافظة درعا:

صباح الخميس 5/ تموز/ 2018 قصف طيران ثابت الجناح تابع لقوات النظام السوري/ الروسي (لا يزال قيد التحقق لتحديد الجهة الفاعلة) بالصواريخ بلدة صيدا بريف محافظة درعا الشرقي؛ ما أدى إلى مقتل 6 مدنياً معظمهم من عائلة واحدة (4 أطفال، و2 سيدة). كانت البلدة خاضعةً لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة وقت الحادثة -تخضع لسيطرة قوات النظام السوري لحظة إعداد التقرير-.

ضحايا أطفال إثر مجزرة ارتكبتها قوات النظام السوري/ الروسي في بلدة صيدا/ درعا 5/ 7/ 2018

الثلاثاء 17/ تموز/ 2018 قصف طيران ثابت الجناح تابع لقوات النظام السوري/ الروسي (لا يزال قيد التحقق لتحديد الجهة الفاعلة) بالصواريخ تزامناً مع إلقاء الطيران المروحي التابع لقوات النظام السوري براميل متفجرة عدة وقصف راجمات صواريخه الأحياء السكنية في مدينة نوى بريف محافظة درعا الشمالي الغربي؛ ما أدى إلى مقتل 12 مدنياً –ما تمكنَّا من توثيقه حتى لحظة إعداد التقرير–، بينهم 1 طفلاً، و3 سيدة. كانت المدينة خاضعةً لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة وقت الحادثة –تخضع لسيطرة قوات النظام السوري لحظة إعداد التقرير–.

الأحد 29/ تموز/ 2018 قصف طيران ثابت الجناح تابع لقوات النظام السوري/ الروسي (لا يزال قيد التحقق لتحديد الجهة الفاعلة) بالصواريخ تجمُّعات النازحين في قرية كويا في منطقة وادي حوض اليرموك بريف محافظة درعا الغربي؛ ما أدى إلى مقتل 6 مدنياً معظمهم من عائلة واحدة، بينهم 2 طفلة، و3 سيدة. كانت القرية خاضعةً لسيطرة تنظيم داعش وقت الحادثة –تخضع لسيطرة قوات النظام السوري لحظة إعداد التقرير–

ضحايا إثر مجزرة ارتكبتها قوات النظام السوري/ الروسي في قرية كويا/ درعا 29/ 7/ 2018

محافظة القنيطرة:

الثلاثاء 17/ تموز/ 2018 ألقى الطيران المروحي التابع لقوات النظام السوري براميل متفجرة عدة قرب مدرسة تؤوي نازحين –من مدينة الحارّة بريف محافظة درعا الشمالي الغربي– في قرية عين التينة بريف محافظة القنيطرة الجنوبي؛ ما أدى إلى مقتل 9 مدنياً دفعة واحدة –ما تمكنّا من توثيقه حتى لحظة إعداد التقرير–، بينهم 5 طفلاً، و2 سيدة. كانت القرية خاضعةً لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة وقت الحادثة –تخضع لسيطرة قوات النظام السوري لحظة إعداد التقرير–.

ضحايا إثر مجزرة ارتكبتها قوات النظام السوري في قرية عين التينة/ القنيطرة 17/ 7/ 2018

باء: القوات الروسية:

محافظة دير الزور:

الخميس 28/ أيلول/ 2017 قرابة الساعة 14:30 قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي بالصواريخ مدينة الميادين بريف محافظة دير الزور الشرقي؛ ما أدى إلى مقتل 6 مدنياً من عائلة واحدة (5 أطفال ووالدهم)، يوم الجمعة 6/ تموز/ 2018 تواصلنا مع ناشطي المنطقة الذين أكدوا لنا الحادثة وأنه في هذا اليوم تم استخراج جثامين الضحايا من تحت الأنقاض. كانت المدينة خاضعة لسيطرة تنظيم داعش وقت الحادثة –تخضع لسيطرة قوات النظام السوري لحظة إعداد التقرير–.

تاء: التنظيمات الإسلامية المتشددة:

– تنظيم داعش:

محافظة السويداء:

فجر الأربعاء 25/ تموز/ 2018 تسلل عناصر من تنظيم داعش إلى قرية الشبكي بريف محافظة السويداء الشرقي، وقتلوا 47 شخصاً من أهالي القرية، بينهم 3 أطفال، و5 سيدة، ذبحاً بالسكاكين وعبر إطلاق الرصاص، قبل انسحابهم منها. لم نتمكن من تحديد التفاصيل الكاملة للمجزرة حتى لحظة إعداد التقرير، تخضع مناطق الريف الشرقي لمحافظة السويداء لسيطرة قوات النظام السوري.

ثاء: جهات أخرى:

محافظة حلب:

الإثنين 23/ تموز/ 2018 انفجرت عبوة ناسفة موضوعة داخل سيارة وسط قرية باب ليمون التابعة لبلدة الراعي بريف محافظة حلب الشمالي؛ ما أدى إلى مقتل 6 مدنياً دفعة واحدة، بينهم 1 طفلة، لم نتمكن من تحديد الجهة التي قامت بالتفجير حتى لحظة إعداد التقرير، نظراً للصعوبة البالغة في تحديد مرتكبي التفجيرات. تخضع القرية لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة وقت الحادثة.

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات:

قوات النظام السوري والقوات الروسية:

• خرقت قوات الحلف السوري الروسي بشكل لا يقبل التشكيك قراري مجلس الأمن رقم 2139 و2254 القاضَيين بوقف الهجمات العشوائية، وأيضاً انتهكت عبر جريمة القتل العمد المادتين السابعة والثامنة من قانون روما الأساسي؛ ما يُشكل جرائم حرب.

• نؤكد على أنَّ القصف الوارد في التَّقرير قد استهدف أفراداً مدنيين عُزَّل، وبالتالي فإنَّ قوات الحلف السوري الروسي انتهكت أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي يحمي الحقَّ في الحياة. إضافة إلى أنها ارتكبت في ظلِّ نزاع مسلح غير دولي فهي ترقى إلى جريمة حرب، وقد توفرت فيها الأركان كافة.

• إنَّ الهجمات الواردة في التقرير، التي قامت بها قوات الحلف السوري الروسي تُعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، ذلك أنَّ القذائف قد أُطلقت على مناطق مأهولة بالسكان ولم توجَّه إلى هدف عسكري محدد.

• إنَّ عمليات القصف، قد تسبَّبت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضَّرر الكبير بالأعيان المدنية. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأنَّ الضَّرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.

• إن حجم المجازر المتكررة وطبيعتها، ومستوى القوة المفرطة المستخدمة فيها، والطابع العشوائي للقصف والطبيعة المنسقة للهجمات، لا يمكن أن يكون ذلك إلا بتوجيهات عليا وهي سياسة دولة.

قوات الحلف (التَّحالف الدولي، وقوات سوريا الديمقراطية):

لقد تسبَّبت الهجمات التي نفذَّتها قوات الحلف، بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضَّرر الكبير بالأعيان المدنيَّة. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأنَّ الضَّرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.

القوات الأخرى:

ارتكب كل من تنظيم داعش وجهات أخرى مجازر وفقاً لما وردَ في التَّقرير وهي ترقى إلى جرائم حرب، ونرى أنها لم تصل إلى مستوى الجرائم ضدَّ الإنسانية على غرار النظام السوري والقوات الموالية له، التي ترتكب المجازر بشكل منهجي وواسع النطاق.

التوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

• يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرارَين رقم 2139 و2254 ولا يوجد التزامات بوقف عمليات القصف العشوائي، ويجب أن يلتزم بها جميع أطراف النِّزاع، إلى جانب الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني.

• يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين، بمن فيهم النظام الروسي بعد أن ثبت تورطه في ارتكاب جرائم حرب.

• توسيع العقوبات لتشملَ النظامَين السوري والإيراني المتورطَين بشكل مباشر في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضدَّ الإنسانية ضدَّ الشعب السوري.

• إدراج الميليشيات التي تُحارب إلى جانب الحكومة السورية، والتي ارتكبت مذابح واسعة، كالميليشيات الإيرانية، وحزب الله اللبناني والألوية الشيعية الأخرى، وجيش الدفاع الوطني، والشبيحة على قائمة الإرهاب الدولية.

• التَّوقف عن اعتبار الحكومة السورية طرفاً رسمياً "بعد أن ارتكبت جرائم ضدَّ الإنسانية" فيما يتعلق بالجانب الإغاثي، والتَّوقف عن إمدادها بالقسم الأكبر من المساعدات المالية والمعنوية، التي غالباً لا تصل إلى مستحقيها بل إلى الموالين للحكومة السورية.

إلى المجتمع الدولي:

• في ظلِّ انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التَّحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشعب السوري، ويتجلى ذلك في حمايته من عمليات القتل اليومي ورفع الحصار، وزيادة جرعات الدَّعم المقدَّمة على الصَّعيد الإغاثي. والسَّعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.

• دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في "التحالف الدولي من أجل تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICRtoP)"، إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، وقد تمَّ استنفاذ الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان وما جاء بعدها من بيانات لوقف الأعمال العدائية واتفاقات أستانة، وبالتالي لا بدَّ بعد تلك المدة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية، الذي أقرَّته الجمعية العامة للأمم المتحدة، وما زال مجلس الأمن يعرقل حماية المدنيين في سوريا.

• تجديد الضَّغط على مجلس الأمن بهدف إحالة الملف في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

• السَّعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

على المفوضية السامية أن تُقدم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن الحوادث الواردة في هذا التقرير، والمجازر التي سبقتها باعتبارها علامة صارخة في ظلِّ مجازر يومية متفرقة أقلَّ حجماً، ومحاولة تنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

فتح تحقيقات في المجازر الواردة في هذا التَّقرير والتَّقارير السَّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتَّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتَّفاصيل.

إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM:

النَّظر في الحوادث الواردة في هذا التَّقرير والتَّقارير السَّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتَّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتَّفاصيل.

إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية:

دعم الآلية الدولية المحايدة المنشأة بقرار الجمعية العامة رقم 71/248 الصادر في 21/ كانون الأول/ 2016 وفتح محاكم الدول المحلية التي لديها مبدأ الولاية القضائية العالمية، وملاحقة جرائم الحرب المرتكبة في سوريا.

إلى النظام الروسي:

- فتح تحقيقات في الحوادث الواردة في التَّقرير، وإطلاع المجتمع السوري على نتائجها، ومحاسبة المتورطين.
- تعويض جميع المراكز والمنشآت المتضررة وإعادة بنائها وتجهيزها من جديد، وتعويض أُسر الضحايا والجرحى كافة، الذين قتلهم النظام الروسي الحالي.
- التَّوقف التام عن قصف المشافي والأعيان المشمولة بالرعاية والمناطق المدنيَّة واحترام القانون العرفي الإنساني.

إلى الحلف (قوات التحالف الدولي، وقوات سوريا الديمقراطية):

• يتوجب على دول التَّحالف الدَّولي أن تعترف بشكل صريح أنَّ بعض عمليات القصف خلَّفت قتلى مدنيين أبرياء، وأن تحاول بدلاً عن الإنكار المسارعة في فتح تحقيقات جديَّة، والإسراع في عمليات تعويض الضحايا والمتضررين، والاعتذار منهم.

• يجب على الدول الدَّاعمة لقوات سوريا الديمقراطية الضغط عليها لوقف تجاوزاتها كافة في جميع المناطق والبلدات التي تُسيطر عليها.

• يتوجب إيقاف جميع أشكال دعم قوات سوريا الديمقراطية بالسِّلاح وغيره، حيث أن تزويد هذه القوات بالسِّلاح والدَّعم مع العلم بإمكانية استخدامها له في جرائم حرب أو جرائم ضدَّ الإنسانية، يُعتبر بمثابة مساهمة في ارتكاب هذه الجرائم.

إلى فصائل المعارضة المسلحة:

ضمان حماية المدنيين في جميع المناطق وفتح تحقيقات في الحوادث الواردة في هذا التَّقرير، وضرورة التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنيَّة، والامتناع عن أية هجمات عشوائية.

شكر وعزاء

كل الشكر والتَّقدير للأهالي وذوي الضحايا وشهود العيان ونشطاء المجتمع المحلي، الذين ساهمت شهاداتهم بشكل فعال في هذا التَّقرير، خالص العزاء لأسر الضحايا وأصدقائهم.

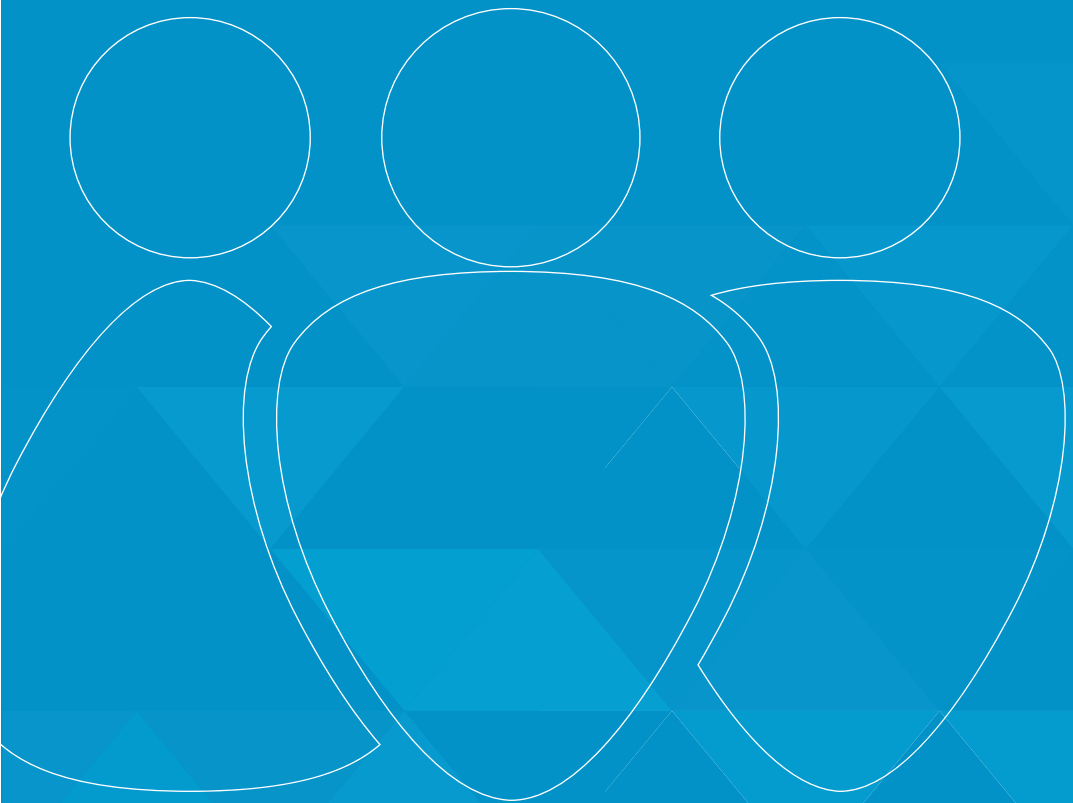

@snhr

Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org